الأمن والمجتمع
الرعاية اللاحقة للسجناء

<، تطرقنا الأسبوع قبل الماضي في عمودنا هذا »الأمن والمجتمع« إلى أهمية رعاية السجناء »نزلاء الإصلاحيات« كوسيلة لعودتهم إلى الحياة السليمة أعضاء نافعين في المجتمع مسالمين ومنتجين يأمن الناس شرور إجرامهم ويأملون صلاح ذرياتهم فيقل عدد المجرمين في مستقبلنا وأبنائنا ويكثر أهل الصلاح والفلاح.
وذكرنا أن ذلك واجب الدولة بالدرجة الأولى عبر إداراتها المختصة، لكن ذلك لا يعفي المجتمع »وهو المستفيد الأول بصلاحهم« من واجباته أفرادا كانوا أم هيئات ومؤسسات، وحتى تكتمل رؤيتنا في رعاية نزلاء الإصلاحيات نعرج اليوم إلى موضوع متصل وهو رعايتهم بعد الإفراج عنهم.
سيقتصر حديثنا كما الذي سبقه على واجب المجتمع نحو من أفرج عنهم بعد انقضاء محومياتهم وواقع حالنا يقول أن كثير ممن يدخلون السجن ليسوا من محترفي الإجرام وقد يكون سبب سجن بعضهم غلطة ارتكبت أو خطأ لم يكن مقصود لكنهم أحترفوا الإجرام بعد ذلك!!

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

إليكم مثل بسيط لطالما تكرر وله من الأمثلة الأخرى ما يوازيه، فتاة دخلت السجن بتهمة الاختلاء أو السرقة تخرج من سجنها لتجد أسرتها قد تبرأت منها »وأحيانا أهدرت دمها« وتجد المجتمع بين أشخاص ينظرون إليها باحتقار على أنها »خريجة سجون« وآخرون ينتظرون نهش لحمها استغلالا لتلك الظروف، والمضحك المبكي أن كثيراً ممن يشمئزون بنظرتهم لها يرتكبون جرائم في الخفاء بينما كان ارتكبته هي خطأ لم تحسب عواقبه!! فأين عساها تذهب؟ وما الخيارات التي قد تتوفر لها؟
لا شك أن خيار الغوص في الرذيلة والانغماس في المحرمات هو الطريق المتاح لأن العصابات الإجرامية لها برامجها التي تستقطب من داخل السجن وتتعهد متابعة من يخرج منه الإغراءات وكون ذلك الباب هو الوحيد الذي لا يوصد.
سأختصر حيث لا يكفي المقام للتفاصيل فعلى المجتمع واجب في الرعاية اللاحقة لكل من قضى فترة العقوبة بأن تقبله كأعضاء جدد مفترض صلاحهم »مع وجود الرقابة السليمة«، ويحاول المجتمع إعانتهم على إيجاد فرص العمل المناسبة التي تسد حاجة المفرج عنهم ومن يعولون فلا تقودهم الحاجة إلى الإجرام مجددا، ويجب رفع معنوياتهم للاستمرار في طريق الصلاح وكثرة نصحهم وتعريفهم بقيمة التوبة كما جاء في حديث خير المرسلين عليه وعلى آله وسلم وصحبه أفضل الصلاة وأزكى السليم :»لله أفرح بتوبة عبده من أحدكم سقط على بعيره »أي وجده« وقد أضله في أرض فلاة«.
ليتنا نجد خريجي الجامعات من الأخصائيين الاجتماعيين من يتطوعون لمتابعة مثل هذه الحالات كجزء من الواجب المجتمعي »زكاة« لما وهبهم الله من العلم متمثلين الحديث الشريف »فوالله ! لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير ذلك من أن يكون لك حمر النعم«
همسة أمنية:
قد يكون مجتمع السجين صديقاً، ومن الخطورة أن يلقى بعد خروجه منه مجتمع الحرية عداوة تدفعه إلى الإجرام دفعاً.. كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.

alwajih@yahoo.com

الوعي القانوني .. الخطوة الأولى لمعالجة المشكلات في مرافق العمل

> يعتبر قانونا العمل والخدمة المدنية هما المرجع القانوني والاطار الذين ينظم العلاقة بين الموظف ورب العمل، غير أن عدم تطبيق القوانين أو الجهل بمضامينها من المشكلات التي ألقت بظلالها على العلاقة بين الموظف ورب العمل سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.
ولمعرفة أكثر حول هذه المشاكل وسبل علاجها نظم مركز سيادة القانون برنامجاً تدريبياً مكثفاً حول المشكلات التي تواجه الموظف ورب العمل.
وعلى مدى أسبوع أقيمت محاضرات نظرية وتطبيقية لتعريف 27 مشاركاً في البرنامج بالطرق القانونية الصحيحة لمعالجة المشكلات.. وفي ما يلي لقاءات حول أبرز المشكلات التي تحدث وكيفية معالجتها وأهمية وجود وعي قانوني لدى الموظف والمسؤول.. لتجنب حدوث أي مشاكل في مرافق العمل.

استطلاع/عبدالواسع الحمدي

> من الطبيعي حدوث مشاكل في أي مرفق من مرافق العمل والإنتاج لكن عندما تكون الحلول والمعالجات مستندة للقوانين فإنها تشعر الموظف أو المسؤول بالرضا التام، ولأن حدوث أي مشكلات قانونية في مرافق العمل ضمن اختصاص إدارات الشئون القانونية والموارد البشرية فقد شارك في فعاليات البرنامج التدريبي مسؤولون قانونيون ومسؤولو موارد بشرية من عدد من الجهات الحكومية والخاصة.
وعلى مدى أسبوع كامل خاضوا في نقاشات واستمعوا لمحاضرات نظرية وتطبيقية من أكاديميين متخصصين ومحاميين، حول طبيعة المشكلات التي تحدث للموظفين في مرافق العمل وكيفية التعاطي معها ومعالجتها وفقاً لقانوني العمل والخدمة المدنية.
وحول أبرز المشكلات التي تم التطرق إليها خلال أيام البرنامج التدريبي وأهمية الوعي القانوني تحدث الدكتور عبدالله الخياري أستاذ القانون بجامعة صنعاء بأن من أبرز المشكلات تتعلق بعقود العمل وكيفية صياغتها بصورة سليمة ومتوازنة ومشاكل أخرى متعلقة بالحقوق والواجبات واللوائح الداخلية للعاملين والقواعد القانونية والأثار المترتبة على عدم وجودها.
إلى جانب أنه تم التركيز على المشكلات المتعلقة بالحماية القانونية للأجور والمرتبات وأسس تحديد الأجور والرواتب وأجور العمل الإضافية ونظام الورديات، وكذلك خطوات الجزاءات الإدارية على العمال وحدودها وضوابط منع التعسف فيها والحقوق المترتبة على انتهاء علاقة العمل، ومشكلات أخرى تم الخوض فيها خلال أيام البرنامج التدريبي.
وأضاف د/الخياري بأن من مميزات مثل هكذا برامج أنها تتم نظرياً وعملياً وتبصير المشاركين بالحلول القانونية السليمة التي عند تطبيقها فإن المشكلات التي تحدث داخل المؤسسات ستنخفض وبالتالي سيكون القانون سائداً على الجميع على الموظف والمدير المسئول عنه.
ودعا أستاذ القانون إلى استمرار وتخصيص برامج تدريبية في مثل هكذا مسائل قانونية لما لها من فوائد تنعكس على المشاركين وعلى الجهات التي يمثلها المتدربون.

قوانين

العلاقة بين الموظف والعامل والمدير المسؤول أو جهات العمل تنظمها قوانين صدرت بهذا الخصوص وهما قانون العمل والذي ينظم علاقة الموظف بأرباب العمل في القطاع الخاص، وأما الموظف الحكومي فهناك القانون الإداري "قانون الخدمة المدنية" وهو الذي ينظم العلاقة بين الموظف والجهة أو المؤسسة أو الوزارة التي يعمل فيها.
وتحدث الأخ عيدروس باعباد مدير الموارد البشرية في تيليمن وهو أحد المشاركين بأن هناك مشكلات كثيرة تحدث للموظف وأحياناً لا يستطيع المدير التعامل مع المشكلة وخاصة عند عدم الإلمام بالقوانين، لذلك فإن معرفة القوانين لها فائدة في إرشاد المعنيين بالحلول القانونية.
ويقول باعباد: دائماً عندما تكون القوانين هي المرجعية في العمل بين الموظف ورب العمل فصدقني لن تحدث أي مشكلات بين طرفي العمل.

حقوق وواجبات

الأخ محمد علي العنسي نائب مدير الشؤون القانونية في الهيئة العامة للبريد تحدث من جانبه حول قانون الخدمة المدنية باعتبار هذا القانون هو الإطار الذي ينظم العلاقة بين الموظف وجهة العمل الحكومي الذي يعمل فيها، مؤكداً أهمية تطبيق القانون أثناء حدوث مشكلات في المؤسسة أو الجهة الحكومية.
وقال إن الحاصل حالياً في كثير من الجهات التركيز على الحقوق والواجبات فقط رغم أن القانون وضح كثيراً من الحقوق حتى بعد خروج الموظف من العمل وبعد إحالته للتقاعد لديه حقوق حددها ووضحها القانون.
وأشار إلى أن هذا البرنامج التدريبي ساعده كثيراً في معرفة كيفية وضع حلول لمشاكل الموظفين أثناء إجراءات التحقيق وصولاً إلى حلول تنهي المشكلات.

المشاكل تقلل الإنتاج

المحامي أحمد يحيى راشد قال: لا تخلو أي مؤسسة أو وزارة من وجود بعض المشكلات بين الموظف ورب العمل أو المدير المسؤول، وأغلبها تتركز حول الحقوق والواجبات .. وإلى هنا الأمر طبيعي، لكن في اعتقادي إذا كان الموظف ومسؤوله في العمل يعرفان القانون الذي ينظم هذه العلاقة بين الطرفين فبالتأكيد لن تحدث أي مشكلة وسيترتب على ذلك زيادة في الأداء والإنتاج، وهنا أريد القول بأن الجهل بالقوانين سواءً قانون العمل أو قانون الخدمة هي المفتاح لوقوع المشاكل بين طرفي العمل.
لذلك أدعو الموظفين أو جهات العمل للإلمام بالقوانين التي تنظم العلاقة بين أطراف العمل وإشراك الموظفين في برامج تدريبية تثقيفية قانونية متخصصة في هذا الجانب، لأن هذه البرامج تساعد الموظف في معرفة القوانين المعنية به وبالتالي ستكون كل خطوات الموظف قانونية وهذا يخدم الجهة التي يعمل فيها.
من جانبهم أشاد عدد من المشاركين من المحاميين والقانونين باهتمام إدارة الشؤون القانونية في "كاك بنك" وعلى رأسهم الأخ منصر محمد جميع الخضر مدير الشؤون القانونية كونه ساهم بشكل كبير في الدفع بموظفين وتدريبهم ليعرفوا كيفية معالجة المشكلات القانونية للموظفين وهذا من شأنه يحد من وقوع أي خلافات أو مشاكل أثناء العمل.
وقال الأستاذ منصر محمد جميع الخضر مدير الشئون القانونية: حرصنا على مشاركة بعض أعضاء إدارة الشئون القانونية لدينا لأهمية هذه الدورة ولكونها تتوافق مع الأهداف والغايات المتوخاة منها، والمتمثلة في تزويد المشاركين في الدورة بأهم القواعد القانونية المتعلقة بالمشكلات التي تثور بين العمال الموظفين وبين جهات العمل، واستنباط الأسباب التي تسببت في ظهورها، لاستخلاص الوسائل القانونية المناسبة الكفيلة بالتغلب عليها بصورة تؤدي لتجفيف منابع تلك المشكلات، بصورة تؤدي في نهاية المطاف لتفعيل حقيقي لمبدأ سيادة القانون.

الوعي القانوني

عمر علي هود باعباد أكد من جانبه على ضرورة الوعي القانوني باعتباره أساساً لكل موظف سواء في القطاع الحكومي أو الخاص وخاصة في ما يتعلق بالقوانين المنظمة لعلاقة العمل بين العامل ورب العمل.
وقال عمر باعباد وهو مدير موارد بشرية في قطاع خاص بأن علاقة العمل عندما يحكمها وينظمها القانون فبالتاكيد ستحسن الأداء وترتفع نسبة الإنتاج.
من جانبها رفل وائل العزاوي أشادت بإقامة مثل هذه البرامج التدريبية كونها تعمل على زيادة الوعي القانوني لدى الموظف، وأن هذه المعرفة لها انعكاسات إيجابية سواء على العامل أو رب العمل.

أ.د .عبدالله الخيازي

أحمد يحيى علي راشد

منصر محمد جميع الخضر

عمر علي هود باعباد

عيدورس باعباد

رصد (130) ألف حادث مروري خلال 10 سنوات

25 ألف حالة وفاة و22 مليار ريال الخسائر المادية

تقرير/ يحيى البعيثي

أوضح الدكتور/سالم محمد مجور - مدير المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بأن المركز يقوم بتنفيذ دراسة ميدانية حول (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للحوادث المرورية - الأسباب – الآثار- المعالجات) .. وأن هذه الدراسة الميدانية البحثية تهدف إلى (رصد أنواع الحوادث المرورية التي يتعرض لها الأفراد وسائقو السيارات بأنواعها الخفيفة والثقيلة ومعرفة الأسباب والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى الحوادث المرورية والتعرف على آثار هذه الظاهرة وانعكاساتها على وضع الأفراد والأسر والمجتمع والمعالجات اللازمة للتخفيف من حد هذه الظاهرة ليتسنى للجهات ذات العلاقة المساهمة الفعّالة في تنفيذ تلك المعالجات والحد من تزايد تلك الظاهرة والتي أدت إلى حدوث خسائر بشرية سواءً في الوفيات أو الإصابات الخطيرة والخفيفة).
وأشار الدكتور مجور إلى أن عدد الخسائر البشرية التي تسببت بها حوادث السير حيث توفي 26 ألف شخص وأصاب 167 ألفاً آخرين خلال 10 سنوات من 2010-2001م..
إن من يقرأ مؤشر وإحصائيات الحوادث المرورية يتبين له أن هذه الحوادث تتصاعد عاماً بعد عام مما يدل ويؤكد على حاجة الحكومة اليمنية لتنفيذ هذه الدراسة وإعطائها أولوية قصوى..
وأضاف مدير المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل بأن إجمالي تلك الخسائر المادية وفقاً للدراسة قد بلغت خلال العشر السنوات الماضية مايزيد عن 22 مليار ريال، وأن هذه الأرقام الكبيرة تبين حجم الأضرار المادية التي خلفتها الحوادث المرورية والتي تتزايد نسبتها كل عام، ما يؤكد على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج عن هذه الحوادث والتي تظهر هذه البيانات بأن الحاجة تبدو ماسة لإجراء الدراسات المرورية لتدعيم جوانب السلامة المرورية من أجل المحافظة على أرواح الناس وممتلكاتهم من السيارات والمركبات التي تهدر المال والأرواح ومن ورائها خاصة من الشباب الذين هم عمادها وعدتها في المستقبل..
وقال: إن أهمية هذه الدراسة في أنها ستساهم مع غيرها من الدراسات في تبني الجهات المعنية استراتيجية وطنية للسلامة المرورية، تهدف إلى تقليص عدد الوفيات والإصابات الناتجة عن حوادث السير لتكون أساساً لتحقيق هدف استراتيجي وطني وذلك في تقليص عدد الإصابات والوفيات، وإلى صياغة خطة وطنية شاملة منبثقة من هذه الاستراتيجية لتتابع تنفيذها، وتعمل على تحقيقها الأجهزة المختصة من أجل تقليل حوادث الطرق ومن ثم خفض عدد المصابين والقتلى من جراء هذه الحوادث للمحافظة على مقدرات وممتلكات هذا البلد البشرية والمادية.
ومن هذا المنطلق رأى المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل ضرورة تنفيذ دراسة ميدانية بحثية ليتسنى للجهات ذات العلاقة المساهمة الفعّالة في تنفيذ تلك المعالجات والحد من تزايد تلك الظاهرة، حيث قام المركز بتوجيه دعوات مشاركة للعديد من الجهات ذات العلاقة والمهتمين بموضوع الدراسة لحضور عدد من ورش العمل لمناقشة خطة العمل وأدوات الدراسة للاستفادة من آرائهم ومقترحاتهم والتي تسهم في إثراء الدراسة بالمعطيات والجوانب الهامة للتطرق إليها وإدراجها ضمن استبيانات الدراسة..

القضاء المتخصص

> من المهم أن تعمل وزارة الدولة على وضع المعايير والشروط عند اختيار القضاة العاملين في المحاكم وقبل ذلك قبولهم في معهد القضاء ليكونوا قضاة يحكمون بين الناس بالعدل، وقد استبشر المجتمع لأنه بذلك يفتح الباب واسعا أمام جميع أبناء الوطن المؤهلين للخدمة في مجال القضاء للمساهمة في خدمة وطنهم وملء الوظائف الشاغرة المعتمدة في سلك القضاء وتخفيف الضغط الحاصل على القضاة حاليا لأهم حسب الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة العدل يمثلون حاليا 50٪ من الاحتياج مقارنة بالعدد الموجود في العديد من دول العالم بما في ذلك بعض الدول العربية لأن الاحصائيات العدلية تتحدث عن أن لدينا أربعة قضاة لكل مائة ألف نسمة من السكان فيما يخدم العدد نفسه من السكان في مصر تقريبا أربعون قاضيا وفي أمريكا أكثر من ثلاثين قاضيا تقريبا وبما أن الرئيس قد أعلن عن ضرورة استقلال القضاء وأن الاعتماد يكون على التأهيل والكفاءة لشغل وظائف القضاء أبناء هذا الوطن وشبابه من المؤهلين للعمل في سلك القضاء بجميع أنواعه سواء القضاء الشرعي أو التجاري أو الأسري أو المالي لشغل وظائف قضائية وفي الوقت نفسه إلى البدء في تخصيص أعمال المحاكم بحيث تكون هناك محاكم مرورية في كل المحافظات الصغيرة للنظر في قضايا المرور وحوادثه وتعويضاته ومحاكم للأحوال الشخصية والأسرية تنظر في أحوال الطلاق والخلافات الأسرية عامة.
وفي هذه الحالة فإن تحصصات عديدة شرعية وقضائية يصلح أصحابها ليكونوا أوفياء وإذا ما اعتمد هذا فإن أعمال القضاء ستشهد بعون الله نشاطا وضمانا للحقوق العامة والخاصة وفق أحكام مدروسة لا يواجهون ضغطا يوميا في المعاملات كي يتحول إلى أفعال على أرض الواقع ضمن الحركة الواسعة للاصلاح التي تقودها الحكومة وإنا لمنتظرون.

د/ عبدالاله الطلوع

سكان حي شميلة يشكون محكمة سنحان لمجلس القضاء

ناشد سكان حارة ظفار بحي شميلة رئيس مجلس القضاء الأعلى ووزير العدل بنقل محكمة ونيابة سنحان الواقعة بنفس الحي لما خلفته من أضرار، أولها ازدحام الشارع الذي لا يتجاوز عرضة أكثر من عشرة أمتار، نتيجة لإيقاف سيارات موظفين المحكمة والنيابة، بالإضافة إلى المتقاضين، ثانيا لتتدفق مجاري المحكمة بشكل مستمر إلى الشارع العام وذلك بسبب انسداد شبكة المجاري الخاصة بالمحكمة، حيث لم يحاول القائمين عليها إصلاحها رغم المكانة الاعتبارية للموظفين.
وأوضحوا السكان في المناشدة التي وصلت لـ"الثورة" والمهورة بأكثر من عشرون أسم وتوقيع، أنهم قد رفعوا شكوى إلى رئيس المحكمة ووكيل النيابة الأنف ذكرها بخصوص المجاري التي سببت في انتقال الكثير من الأمراض لسكان الحي، لكن المحكمة "حسب المناشدة" لم تتجاوب لشكواهم.
وأكدوا في المناشدة إلى أن الأعيرة النارية التي تطلق باستمرار أمام المحكمة من قبل المتخاصمين تسببت بإفزاع وخوف قاطني الحي بشكل عام والأطفال بشكل خاص.

إلى وزير الداخلية ومحافظ شبوة

ناشد عايش علي عبدالله غازي قيادتي وزارة الداخلية ومحافظ محافظة شبوة من قيام قطاع طرق في طريق شبوة في منطقة الشبيكة باحتجاز سيارتهم (دينا) محملة ببضائع تابعة للمؤسسة الاقتصادية في شبوة وسلبهم كافة بضائعهم والتي تقدر بالملايين تابعة لفرع المؤسسة الاقتصادية بشبوة.
وأوضحوا في شكوى تلقت (الثورة) نسخة منها أنه تم اقتيادهم وإغماء اعينهم وضربهم وتهديدهم تحت قوة السلاح وقالوا بأنه بعد نهب كل محتوياتهم الشخصية من فلوس ومسدس والجنابي أخذوهم فوق سيارة شاص تابعة لستة أشخاص مسلحين إلى منطقة مجهولة وتركوهم.
وطالب عايش بتسليم ومعاقبة الجناة خاصة وأنهم معروفون وأن إنزال البضاعة التي كانت بحوزتهم تم إفراغها في منزل شخص يدعى عيدروس قبش السليماني.

السودانية وئام تطالب وزير الداخلية بمنحها الجنسية اليمنية

ناشدت الأخت وئام الأمين محمد الخضر- سودانية الجنسية- اللواء الركن عبدالقادر قحطان وزير الداخلية بمساعدتها في الحصول على الجنسية اليمنية كونها من مواليد اليمن صنعاء 22/ 6/ 1990م، وأنها لم تغادر اليمن منذ ولادتها وأكملت دراستها الجامعية بجامعة ذمار.
وأوضحت في المناشدة التي أوصلتها إلى مبنى "الثورة" مدعمة بالمرفقات والوثائق التي تؤكد صحة مناشدتها، أنها تقدمت لوزير الداخلية السابق اللواء رشاد المصري عام 2011م بطلب الحصول على الجنسية اليمنية، لكنها لم تحصل عليها، على اعتبار أنها تجاوزت العمر أو السن الذي حدده القانون بسنة في الحصول على الجنسية وهو "19" عاماً.
وأكدت وئام أن أسرتها لم تغادر اليمن منذ قدومها من الصومال عام 1980م، منوهة بأن والدها زاول العمل بأكثر من مؤسسة حكومية، وآخرها وزارة التربية والتعليم التي يعمل فيها منذ العام 1991م وحتى الوقت الحالي.